رقم الوثيقة: MDE 12/029/2010 UA: 165/10 بتاريخ: 28 يوليو/تموز 2010

تحرك عاجل
1500 أسرة تتعرض لخطر الإخلاء القسري

في 25 يوليو/تموز قدم سكان منطقة "الصحابي" في وسط أسوان بمصر شكوى إلى محافظة أسوان بشأن الخطط المتعلقة بهدم منازلهم. ولم تتشاور السلطات مع العائلات المتضررة من هذا القرار، وعددها 1500 أسرة، كما أن المساكن البديلة المتوفرة ليست كافية لتلبية احتياجاتها، فضلاً عن أن موقعها بعيد عن المدارس ومرافق الرعاية الصحية.

في 27 يونيو/حزيران، أعلن محافظ أسوان خطة "لتطوير" أسوان صنَّفت منطقة الصحابي بأنها "منطقة غير آمنة تتكون من مبان عشوائية تشكل خطراً على حياة السكان"، ويجب هدمها. وقال المحافظ إنه سيتم توفير 320 وحدة سكنية بديلة للسكان– وهي وحدات صغيرة جداً تتكون من شقق تضم الواحدة منها غرفة نوم واحدة، وتقع في منطقة " الصداقة القديمة" التي تبعد نحو 30 كيلومتراً عن أسوان. ولا تتوفر في المنطقة البديلة خدمات صحية وتعليمية كافية، ويعتبر السكان الذين ستُهدم منازلهم أن المساكن البديلة غير كافية لإيواء أفراد الأسر، من حيث عددهم، وغير ملائمة.

ولم تجر محافظة أسوان مشاورات حقيقة مع السكان قبل إعلان خطط هدم المنازل، ولم يتلق السكان حتى الآن إخطارات كتابية تحدد الأساس القانوني للقرار، مما يعيق قدرتهم على الطعن في القرار أمام المحاكم. وفي الأسبوع الماضي قام نائب رئيس مدينة أسوان بزيارة إلى المنطقة والتقى مجموعات من السكان وأبلغهم بقرار "تطوير" المنطقة وبضرورة إخلائها، ولكنه لم يفصح عن موعد بدء عمليات الإخلاء. وذُكر أنه قال للسكان إن السلطات ستستخدم القوة لهدم المنطقة بالبلدوزر إذا قاوم السكان وأن الذين يقاومون العملية قد يُسجنون بمقتضى أوامر اعتقال إدارية تصدر بموجب قانون الطوارىء. وقد أجرت المحافظة حصراً للأسر التي تعيش في منطقة الصحابي، وهو إجراء عادة ما يسبق عمليات الإجلاء وإعادة التوطين.

وفي 22 يوليو/تموز قام السكان، والعديد منهم موظفون في الدولة، بتشكيل لجنة للتفاوض مع السلطات والدفاع عن حقوق السكان. وفي 25 يوليو/تموز عقدوا اجتماعاً مع سكرتير محافظة أسوان، وأعربوا له عن معارضتهم التامة لهدم المنطقة. وقالوا إنهم يدعمون خطط تطوير بديلة، ومنها توسيع الطرق، وطالبوا بتعويضات أفضل عن أية خسائر تلحق بهم. وأكد المسؤول في المحافظة أنه سيتم هدم معظم منطقة الصحابي، ولكنه قال لهم إنه سيقوم بتوصيل مطالبهم إلى محافظ أسوان.

يرجى كتابة مناشدات باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة تتضمن ما يلي:

- حث محافظ أسوان على تعليق عمليات إخلاء سكان منطقة الصحابي وضمان عدم تنفيذ أية عملية إخلاء قبل توفير جميع الضمانات اللازمة لمنع الإخلاء القسري، بما في ذلك إرسال إخطارات رسمية للسكان تتضمن أوامر إخلاء كتابية؛
- دعوة السلطات إلى إجراء مشاورات حقيقة مع سكان منطقة الصحابي، لاستكشاف جميع بدائل الإخلاء، بالإضافة إلى خطط تطوير المنطقة؛
- توفير معلومات حول المباني التي تشكل خطراً على حياة الناس في منطقة الصحابي.

يرجى إرسال المناشدات قبل 8 سبتمبر/أيلول 2010 إلى:

محافظ أسوان
اللواء أركان حرب مصطفى السيد
شارع أبطال التحرير
أسوان، مصر
فاكس: 20972313333+
بريد إلكتروني: master@aswan.gov.eg أو masteraswan@hotmail.com

Field Cod

المدير التنفيذي لصندوق تطوير العشوائيات
علي الفرماوي
3 شارع المخيم الدائم
مدينة نصر، القاهرة، مصر
فاكس: 20222634000+

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين في بلدانكم. أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

بتاريخ: 22 يوليو/تموز 2010

تحرك عاجل

مصر: 1500 أُسرة تتعرض لخطر الإخلاء القسري

معلومات إضافية

وتعرِّف لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الإخلاء القسري بأنه" نقل الأفراد والأُسر و/أو المجتمعات المحلية، بشكل دائم أو مؤقت و رغم إرادتهم، من المنازل و/أو الأراضي التي يشغلونها، دون إتاحة سبل مناسبة من الحماية القانونية أو غيرها من أنواع الحماية أو إتاحة إمكانية الحصول عليها ."ولا تجيز المعايير الدولية لحقوق الإنسان عمليات الإخلاء إلا كملاذ أخير، وبعد استكشاف جميع البدائل الممكنة لها، وفقط بعد اتخاذ الإجراءات والضمانات القانونية المناسبة . وتشمل هذه التشاور الحقيقي مع الأشخاص المتضررين، وتوجيه الإخطارات الكافية والمعقولة المسبقة إليهم، وتوفير السكن البديل الملائم لهم، وتعويضهم عن جميع الخسائر، ومراعاة الضمانات المتعلقة بكيفية إجراء عمليات الإخلاء، وإفساح المجال أمام التماس من تم إخلاؤهم السبل والإجراءات القانونية لجبر الضرر، بما في ذلك الحصول على العون القانوني عند الحاجة .ولا ينبغي أن يترك أحد بلا مأوى أو عرضة لانتهاكات أخرى لحقوقه الإنسانية نتيجة الإخلاء .وعلى مصر واجب، بمقتضى القانون الدولي، بما فيه "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية "و" العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "و"الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب"، في أن تمتنع عن القيام بعمليات إخلاء قسري وتمنع وقوعها .

من بين سكان منطقة الصحابي موظفون يعملون في سد أسوان ومحامون ومعلمون وطلبة جامعيون. وتقع المنطقة في وسط مدينة أسوان. و السكان موصولون رسمياً بشبكات المياه والمجاري وشبكة الكهرباء. إن غالبية مباني المنطقة مبنية من الطوب والإسمنت، بينما بُنيت بقية المباني من مواد مؤقتة. كما أُقيمت منطقة الصحابي، جزئياً، بتراخيص بناء رسمية، وتتمتع بأشكال ملكية مختلفة للأرض. وقد نمتْ المنطقة بطريقة غير رسمية، عن طريق "وضع اليد" على الأرض الخالية والبناء عليها. ويدعي بعض السكان ملكيتهم للأرض لأن القانون المدني المصري قبل عام 1957 كان يسمح للأشخاص الذين "يضعون اليد" على الأراضي الخالية بامتلاكها بعد مرور 15 سنة على إشغالها. ويدعي بعضهم أن ملكيتهم بوضع اليد أصبحت قانونية أو أنها تمر بإجراءات تقنينها بدفع ثمن محدد للأرض إلى محافظة أسوان. بيد أنه من غير الواضح ما إذا كانت إجراءات التقنين هذه تشكل ضمانة قانونية كاملة لحيازة الأرض وحماية سكانها من الإخلاء.

وفي 27 يونيو/حزيران، أعلن محافظ أسوان أن مجلس الوزراء خصص مبلغ 30 مليون جنيه مصري (حوالي 5.26 مليون دولار أمريكي) "لتطوير منطقة الصحابي العشوائية" بعد أن صنفها صندوق تطوير العشوائيات بأنها "منطقة غير آمنة" مكوَّنة من مبان عشوائية تشكل خطراً على حياة السكان. ونُقل عنه قوله إن منطقة الصحابي تقع بجوار منطقة "الطابية" في وسط أسوان وتسبب اختناقات مرورية. وسيتم إعادة طلاء المنطقة بلون موحد للتأكيد على الطابع السياحي لأسوان وعلى التناغم الحضري فيها. وقد علقت المحافظة خرائط لخطة "التطوير" في نقاط متفرقة من مداخل منطقة الصحابي. وتشير الخرائط إلى أنه سيتم هدم هذه المنطقة. وستُستخدم الأراضي الخالية بشكل رئيسي لبناء مساكن وخدمات وطرق جديدة– من قبل مستثمرين في القطاع الخاص على ما يبدو. ولا تتوفر أية معلومات تفيد بأن الأرض ستُستخدم للمنفعة العامة، وهي الحالة التي ينص فيها القانون المصري على جواز اتخاذ إجراءات تتعلق بنزع ملكية الأرض، وعلى معايير تصنيف المشاريع بأنها " للمنفعة العامة" وعملية التعويض. وقد رفع السكان عرائض إلى محافظ أسوان ورئيس المدينة والمجلس المحلي ومدير الأمن بمساعدة مركز هشام مبارك للقانون في أسوان، وهو منظمة تعنى بحقوق الإنسان وتقدم مساعدات قانونية للناس. ويعارض مقدمو العرائض تصنيف منطقة الصحابي بأنها منطقة عشوائية مكونة من مبان عشوائية مؤقتة، ويشددون على أن غالبية المباني مبنية من الطوب والخرسانة. ويوافق السكان من حيث المبدأ على عمليات هدم لأغراض توسيع الطرق، وعلى تجميل مبانيهم وإعادة بناء المباني الآيلة للسقوط. ويصرون على أن السكان يملكون فعلاً تراخيص بناء ولديهم وثائق تثبت إشغالهم للأرض بصورة قانونية، إما من خلال الملكية أو عن طريق تقنين

"وضع اليد". وأعلن مقدمو العرائض أنهم مستعدون لتسديد الدفعات اللازمة لإكمال إجراءات تقنين المباني المتبقية بموجب قرارات صادرة عن مجلس الوزراء.

ويُذكر أن صندوق تطوير العشوائيات هو صندوق يضطلع بمهمة تنسيق جهود الحكومة للتعامل مع المناطق العشوائية ووضع خطط للتعامل معها ضمن أولوية "المناطق غير الآمنة". وقد أُنشأت هذه الهيئة في أكتوبر/ تشرين الأول 2008، عقب حادث الانهيار الصحراوي في منطقة "الدويقة" بالقاهرة، الذي أسفر عن مقتل ما لايقل عن 119 شخصاً. وقد حدد الصندوق 404 "مناطق غير آمنة" في مصر، وقدرت عدد سكانها بنحو 850 ألف نسمة، ومنها 10 "مناطق غير آمنة" في محافظة أسوان. وتخشى منظمة العفو الدولية ان يتم وضع الخطط من دون التشاور مع السكان أو الجماعات المعنية في تلك "المناطق غير الآمنة"، وهو ما قد يؤدي إلى ا لقيام بعمليات إخلاء قسري. ويقول صندوق تطوير العشوائيات إن خطط "المناطق غير الآمنة" توضع بالتشاور مع المحافظات ومجالسها البلدية المحلية فقط.